حـوار وطنـي واسـع يـ

(60) يوماً فقط يمنحها الدستور لمناقشة وابداء الملاحظات من قبل مكونات المجتمع على مشروع التعديلات الدستورية ليتم اقراره والاستفتاء العام عليه ..وقد مضى من هذه المدة مايزيد عن 25 يوماً تمت خلالها عقد العديد من الاجتماعات للجنة البرلمانية الخاصة بمناقشة واستيعاب الاراء والمقترحات على المشروع.. كما حشدت اللجنة المختصة القوى والاحزاب السياسية والمنظمات المدنية والاكاديميين والمهتمين بالشأن الديمقراطي والسياسي في بلادنا خلال الأيام الماضية للمناقشة والتمحيص والتلخيص واستيعاب كل ماهو متطوروومناسب لبيئتنا ومجتمعنا اليمني الذي

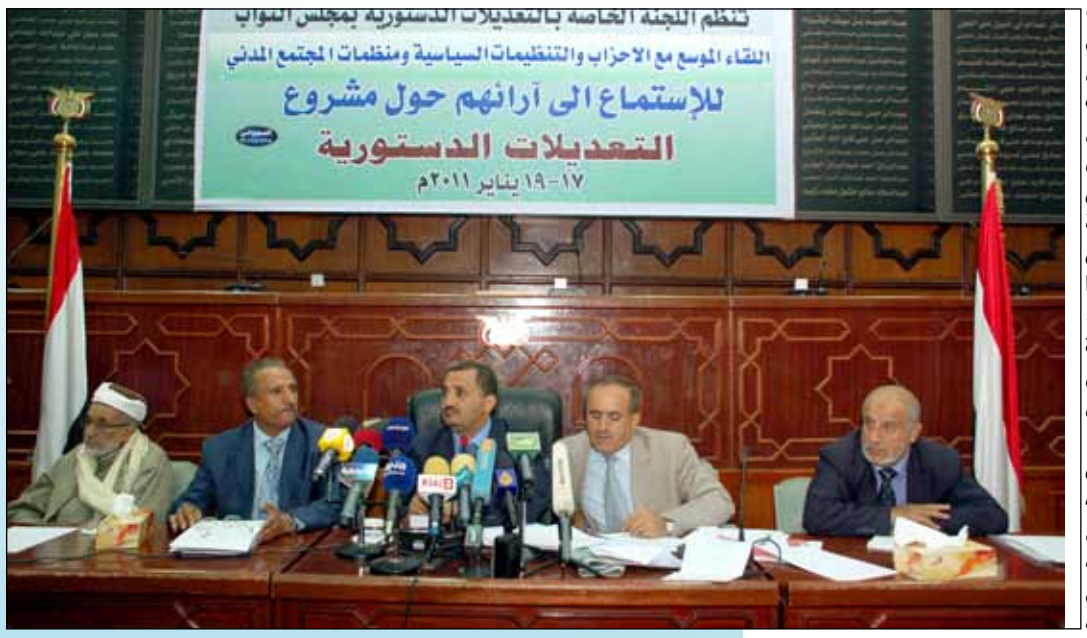

أكثر من (526) مشاركا في لقاءات مع لجنة التعديلات الدستورية

اشادة بماتضمنته التعديلات.. وانتقادات لتغيب المشترك..

ويؤكد سياسيون ومهتمون بالشأن الديمقراطي أن التعديلات ستحدث تحولاً كبيراً في اليمن.. وستساهم في استكمال بناء الدولة اليمنية الحديثة.. وتأتي التعديلات في إطار تطوير النظام السياسي وتوسيع المشاركة الشعبية، من خلال إضافة مواد تتعلق بالانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات وإيجاد غرفة تشريعية ثانية إلى جانب مجلس النواب بحيث يشكلان «مجلس الأمة»، فضلا عن تخصيص ٤٤ مقعدا تضم إلى قوام مجلس النواب تمثل فيها المرأة...و تهدف التعديلات بشكل اجمالي إلى الانتقال إلى مرحلة اليمن الجديد والتي يتم فيها توسيع المشاركة الشعبية على المستوى المحلي.. هذه النصوص المقترحة التي تم الموافقة عليها من حيث المبدأ هي نصوص مطروحة للحوار وخاضعة للتعديل وفق الرؤى التي سيتم استخلاصها من النقاشات الجارية.. وهو ماينم عن خطوة متقدمة قام بها مجلس النواب وقبله مجلس الشورى العام ٢٠٠٨م، بفتح المجال أمام القوى السياسية و منظمات المجتمع المدني والأكاديميين ومختلف التكوينات في المجتمع بحيث يكون هناك استيعاب لكافة الآراء والخروج برؤية وتوافق حول تلك النصوص وتلك التعديلات.

وعلى مدى الأيام الماضية عقدت اللجنة عدة لقاءات تحت قبة البرلمان شارك فيها ممثلوا عدد من المنظمات والنقابات والاكاديميون وبحسب رئيس اللجنة البرلمانية حمير الأحمر فإن اللقاءات تعد تدشيناً لسلسلة حوارات ولقاءات على مدى الفترة المتبقية للجنة لتتمكن من اعداد تقريرها لمجلس النواب، مشيرا إلى أنها ستعقد اجتماعاً كل اثنين ناهيك عن قبولها لأية مقترحات تقدم إلى اللجنة بشأن التعديلات الدستورية من قبل المواطنين المهتمين بالتعديلات الدستورية.

ضرورة وطنية

ويتفق الكثير من الأكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني على ضرورة إجراء تعديلات دستورية في الوقت الراهن لما من شأنها إعادة إصلاح المؤسسات التشريعية في البلد وهيكلة مؤسسات الدولة.لكن مع ذلك يختلف هؤلاء على كيفية إجرائها وآلية التشريع للمرحلة المقبلة.

فثمة من رأى ضرورة أن تكون التعديلات ذات رؤية استراتيجية بعيدة المدى باعتبار أن التعديلات الدستورية هي ثالث تعديلات تطال الدستور على مدى عشرين عاما، وثمة من يشترط بأن تكون التعديلات مشرعة لمرحلة جديدة من الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد.

حضور كثيف..

وقد شهدت اللقاءات الثلاثة التي نظمتها اللجنة البرلمانية حضوراً كثيفاً لمايزيد عن(٥٢٦) مشارك من ممثلي المجتمع المدني والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والأكاديميين والباحثين بالإضافة إلى مشاركة لافتة لمنظمات نسوية أسهمت بفاعلية في إثراء النقاش حول مختلف مواد المصفوفة المطروحة للنقاش.

حيث قال رئيس اللجنة حمير الأحمر إن مصفوفة التعديلات الدستورية مجرد مشروع قابل للنقاش والتغيير والإضافة والحذف .داعياً كل من له وجهة نظر حول المصفوفة إلى تسليمها للجنة مكتوبة.

وكشف حمير الأحمر رئيس لجنة التعديلات عن حلقات نقاشية تنظم في جامعات الحديدة، وتعز، وعدن، وحضرموت لتوسيع مساحة النقاش حول المصفوفة إضافة إلى فعاليات أخرى .

التعديلات تعزز مسيرة البناء المؤسسي لمؤسسات الدولة الحديثة

إعادة النظر..

وفيما شهدت اللقاءات دعوات عدة إلى إعادة النظر في المادة ٦٤ والتي لم يقترح لها تعديلاً والخاصة بشروط المرشح لمجلس النواب حيث دعا المشاركون إلى أن يكون المرشح لعضوية مجلسي النواب والشورى والمحليات حاصلاً على مؤهل جامعي .

وأجمع المشاركون في اللقاء على ضرورة السير نحو حكم محلي واسع الصلاحيات وتثبيت نصوص تمنح المجالس المحلية استقلالية تامة عن الهيئة التنفيذية المركزية كوزارة المالية وإلحاق مكاتب كل الوزارات بما فيها المالية بالمجالس المحلية .

وحول النص المقترح بديلاً للمادة ١٢٦ من الدستور والذي يقضي بانتخاب أعضاء مجلس الشورى من المجالس المحلية وتعيين ٢٥٪ منهم من قبل رئيس الجمهورية تباينت الآراء لكن أغلبها ذهب إلى رفض

مجلس أمة

الدكتور/ محمد مثنى: نائب عميد كلية الإعلام بجامعة صنعاء المرحلة الراهنة تستدعي إجراء تعديلات دستورية تمكن من تعزيز البناء المؤسسي للدولة اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني وتعطي دفعة لعملية الاستقرار، الذي سيعزز بدوره عملية التنمية الشاملة في كافة المجالات..فإنشاء مجلس أمة سيكون أفضل بكثير من مجلسي النواب والشورى باعتباره سيضم ممثلين لكافة فئات وشرائح المجتمع، ناهيك عن تمكينه للمرأة من انتزاع حقها في تمثيلها في مجلس الأمة..كما ان التشريعات بشأن الحكم المحلي ستعطي فرصة لجميع مواطني مديريات ومحافظات الجمهورية باختيار ممثليهم ممن يثقون بخدماتهم للتنمية في المجتمع.

ظاهرة ممتازة..

- الدكتور أحمد محمد الكبسي نائب رئيس جامعة صنعاء للشؤون الأكاديمية : نظامنا السياسي يرتكز على الديمقراطية والتعددية السياسية ومن الأمور الطيبة إشراك مؤسسات المجتمع المدني ومختلف مكونات المجتمع في مناقشة الأمور المتعلقة بالتعديلات وما يحصل اليوم هو ظاهرة ممتازة وظاهرة صحية وطيبة لأخذ آرائهم بمختلف القطاعات والشرائح بعين الاعتبار.وأضاف أن هذه التعديلات جاءت من اجل أن نساير العصر لأن نظامنا ليس نظاما جامدا ولكننا نحتاج إلى تغيير وتطوير ما بين فترة وأخرى.

مشاركة شعبية

الدكتور/حسان عبدالمغني- نقابة المهندسين اليمنيين: التعديلات الحالية بداية لتطوير النظام الانتخابي وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية.. فانتخابات أعضاء البرلمان لا تفرز الكفاءات المؤهلة وان انتخابات الشورى يجب أن ترفد هذه المؤسسة التشريعية بالكفاءات المؤهلة.

قوة الدستور

(أحمد الصوفي) رئيس المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية: التعديلات الدستورية بمضامينها تحمل قفزة سياسية على نقاط القوة في الدستور الحالي..لكنها اليوم لا تحقق أي استقرار دستوري وأنها اقل الدساتير احتراما. ولذلك أقول إن الهدف الأول من هذه التعديلات يفترض إيجاد استقرار دستوري»، كما أن المطلوب من أعضاء المؤتمر أن يكونوا أكثر تقدما من كل الرؤى والآراء وأن يستمعوا إلى كل الآراء التي تتجاوزنا.

إصلاحات مالية

الدكتور عادل الشجاع-جامعة صنعاء: الحديث عن الإصلاحات المالية والإدارية مازال من باب المزايدات السياسية على اعتبار أن مديري الإدارات المالية في المؤسسات الحكومية لا يزال تعيينهم من قبل وزارة المالية، متسائلا عن كيفية استقلال المؤسسة إداريا في حين تدار ماليا من قبل جهة.لذلك لابد و أن يلحق الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمجلس الأمة المرتقب وان يكون في مواجهة السلطة التنفيذية لا تابع لها كما هو عليه الحال.

التنافس

الدكتور حسن المطري-رئيس نقابة جامعة الحديدة: التعديلات الدستورية ضرورية في المرحلة الراهنة، باعتبار أن اليمن بلد منفتح على كل دول العالم، وان عليها أن تحذو حذو تلك الدول بانتهاج الديمقراطية. لذا لابد ان تنطلق التعديلات من مبدأ مصلحة الشعب أولاً.. ولا ضير في أن تلغى الفترات الرئاسية ويخضع الجميع للتنافس على أساس البرامج الانتخابية، لكن يجب ان يكون الشعب يعيش مرحلة وعي سياسي واقتصادي.

تميز ايجابي

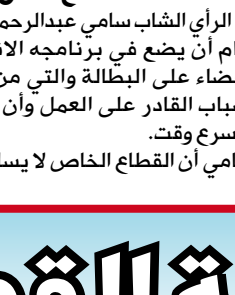

لمياء الارياني: لابد من تميز إيجابي للمرأة على ضوء اتفاقية السيداو التي صادقت عليها الحكومة اليمنية وأيضاً تميز ايجابي للمهمشين سياسياً. فالمرأة لا تزال بحاجة إلى تميز ايجابي في التعديلات المقبلة.

44 مقعداً

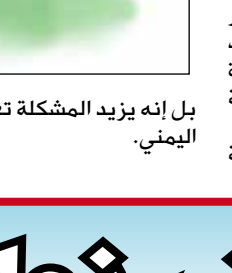

انتصار عمر خالد- وزارة الإعلام: التعديلات الدستورية شرف كبير للمرأة لاسيما مع إصرار رئيس الجمهورية على منحها ٤٤ مقعداً في البرلمان.. ولا يزال القلق يساور النساء ويخشين أن يكون ذلك هو دغدغة مشاعرهن حاليا بال ٤٤ مقعداً، في حين مايزلن يعشن في وضع مجتمعي لا يسمح لهن بالمشاركة لاسيما في ظل سيطرة الأمية والقبلية عليه.

وعد المرأة

رجاء عبدالله المصعبي : تعودت الأحزاب على وعد المرأة بالمشاركة لكنهم ساعة اللحظة الحاسمة يقدمونها كمستقلة ويرفضون ترشيحها.

تعديل

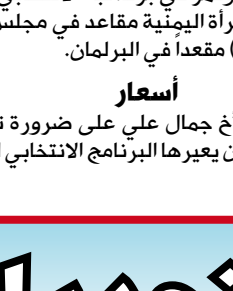

معمر الارياني.. رئيس اتحاد شباب اليمن: نتطلع بأن تمثل المنظمات الجماهيرية بنسبة ١٠٪ من مقاعد مجلس الشورى، وتعديل شرط الكتابة والقراءة في الترشيح لعضوية البرلمان، وأن تحدد الفترات الرئاسية بفترتين مدة كل منهما ٥ سنوات.

مواطنون يحددون اولويات البرنامج الانـ

ينتظر المواطنون الحلول التي سيضعها المؤتمر الشعبي العام لهمومهم واهتماماتهم في البرنامج الانتخابي القادم وفي مختلف المجالات، واثقين من قدرته على مواكبة تطلعات الحاضر والمستقبل وما يريد الجميع ملامسته على أرض الواقع.

«الميثاق» نقلت في هذا الاستطلاع بعض مطالب وآمال الشارع من المؤتمر.. الى الحصيلة:

استطلاع: نجيب علي

< يرى الاخ عاصم شائف أنه يجب على البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام خلال الفترة القادمة أن يركز على فئة الشباب ويعطيهم الاهتمام الأكبر.

وقال: إن مطالب الشباب متعددة وتشمل احتياجاتهم في كافة الجوانب الضرورية الا أن مسألة العمل والحصول على الوظيفة تقع في المرتبة الأولى من القضايا التي تشغل بالهم.

وأضاف عاصم: ينبغي على المؤتمر الشعبي العام أن يبذل المزيد من الجهود للقضاء على البطالة في أوساط الشباب وأن يعمل على حل هذه المشكلة مع تلافي الأخطاء السابقة في هذا الجانب.

وأشار الى أن الكثير من الشباب الحاصل على مؤهلات تمنحه حق الحصول على وظيفة مازالوا ينتظرون أن تحّن عليهم وزارة الخدمة المدنية وتنظر اليهم بموضوعية وحيادية بعيداً عن المحسوبيات وطلبات تجديد القيد دون جدوى.

وأضاف: سمعنا عن قضية الازدواج الوظيفي والتي كشفت عن وجود أسماء وهمية ومكررة تجاوز عددها الستين ألفاً، وكنا ننتظر أن تعلن وزارة الخدمة المدنية أسماء المتقدمين لطلب الوظيفة بدلاً عنهم ومازلنا ننتظر أن تقوم حكومة المؤتمر بتفعيل هذه القضية ووضعها في الاتجاه الصحيح.

قطاع خاص

< ويوافقه الرأي الشاب سامي عبدالرحمن قائلاً: نعول على المؤتمر الشعبي العام أن يضع في برنامجه الانتخابي العديد من النقاط الخاصة بالقضاء على البطالة والتي من شأنها فتح أبواب جديدة لتوظيف الشباب القادر على العمل وأن تكون رؤية المؤتمر قابلة للتنفيذ في أسرع وقت.

وأوضح سامي أن القطاع الخاص لا يساهم في حل مسألة البطالة بل إنه يزيد المشكلة تعقيداً من خلال إعطاء الأولوية للشباب غير اليمني.

شورى

< بينما تقول الاخت نجلاء محمد حسين إن المؤتمر أنصف المرأة اليمنية وعمل على إعطائها حقوقها في الوقت الذي لم تقدم فيه الاحزاب الاخرى للمرأة سوى الوعود والمزيد من التهميش.

وأكدت نجلاء أن مبادرة المؤتمر بمنح المرأة (٤٤) مقعداً في البرلمان المقبل يعتبر مكسباً كبيراً لها وستعمل على تلبية تطلعاتها في خوض معترك الحياة السياسية.

وأضافت: كل ما نريده من البرنامج الانتخابي للمؤتمر أن يواصل السير في نفس الطريق الذي اختاره للمرأة اليمنية بحيث تصبح شريكاً فاعلاً الى جانب شقيقها الرجل في مختلف جوانب الحياة.

وأكدت أن نساء اليمن يثقن بالمؤتمر الشعبي العام وقدرته على توسيع مساهمتها في مختلف المجالات وتحسين النظرة السلبية التي تحاول بعض الأحزاب تكريسها في المجتمع تجاه المرأة.

وقالت: أتمنى من المؤتمر في برنامجه الانتخابي القادم أن يتخذ قرارات جريئة بمنح المرأة اليمنية مقاعد في مجلس الشورى مثلما عمل على إعطائها (٤٤) مقعداً في البرلمان.

أسعار

< من جانبه يركز الأخ جمال علي على ضرورة تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين وأن يعيرها البرنامج الانتخابي للمؤتمر الأهمية القصوى.

وحدتنا الوطنية القوة التي نواجه بها كل التحديات